1-1- مفهوم وتعريف علم الاقتصاد والنظرية الاقتصادية :

1- 1 ـ 1 مفهوم وتعريف علم الاقتصاد :

بدأ استخدام كلمة اقتصاد (Economics) في العصر اليوناني القديم، من قبل الفيلسوف (أرسطو) لتشير إلى ما معناه (التدبير المترلي)، أو إلى (الطريقة الحكيمة التي يمكن أن يتبعها رب الأسرة لكي يحقق أفضل استخدام لدخله المحدود)، وهذه الكلمة مشتقة بالأساس من الكلمتين اليونانيتين (Oikos) أي المترل و(Nomos) وتعني القانون.

وقد شاعت فيما بعد مصطلحات عديدة ، أهمها (الاقتصاد السياسي Economic Politique) في العام (1615) حينما اتخذ منه الكاتب الفرنسي De Montechertin عنواناً لكتاب نشره في ذلك الحين، علماً أن كلمة (سياسي) ليس لها ذلك المغزى الذي يمت بصلة مباشرة إلى علم السياسة، حيث إن الكلمة اليونانية (Politicos) تعني (اجتماعي).

فالاقتصاد كأحد فروع العلوم الإنسانية ـ الاجتماعية، هو معارف علمية منهجية منظمة تقوم على مراقبة واستقراء الواقع والسلوك الاقتصادي وعلى الاستنباط منه، للوصول إلى القوانين (Laws) عن طريق إيجاد الروابط المنطقية بين الظواهر والوقائع والأحداث والحقائق المتكررة والثابتة.

والعلوم الاقتصادية عموماً، تبحث في (القوانين الاقتصادية) التي تحكم الحقائق المجردة والسلوك المادي الفردي أو الجماعي، والتي تعبر عن نفسها بعلاقات سببية أو

بلغة إحصائية أو رياضية وهي في النهاية ضع هذه القوانين، بل تصيغيها بالشكل المناسب الذي يعكس الحقيقة أو يمثل السلوك الواقعي.

إن وضع تعريف شامل ومحدد ومكتمل ومُرْضٍ لعلم الاقتصاد يعد مسألة شائكة بسبب تشعب الموضوعات والمجالات التي يهتم بها هذا العلم، ولا سيَّما وأن الآراء اختلفت في تحديد مواضيعه ومجالاته واختلفت بالتالي باعتماد تعريف محدد له. إلا أنه رغم كثرة وتعدد تعاريف علم الاقتصاد، لا تخرج في النهاية عن الإطار الذي يعدّ أن النشاط الاقتصادي هو "العقلنة وتعظيم إشباع الحاجات المادية وغير المادية" أو هو "صراع ضد الندرة النسبية للموارد الاقتصادية" ويتمثل هذا الصراع في "سلوك وتصرفات الأفراد أو الجماعات في مراحل إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات". وعموماً، يمكن تصنيف تعاريف علم الاقتصاد بحسب الزاوية التي يُنظر منها إلى موضوع هذا العلم:

(أ)ـ التعاريف التي تنظر إلى الاقتصاد من حيث (هو علم يبحث في الغاية) من النشاط الاقتصادي، والتي هي لدى البعض إشباع الحاجات المادية ولدى البعض الآخر تكوين الثروات وتوزيعها واستهلاكها. وكلمة استهلاكها تعني هنا إنفاقها على شراء السلع والخدمات.

والتعريف النموذجي في هذا الإطار، هو التعريف الأقدم لعلم الاقتصاد، والذي قدمه الاقتصادي الشهير (آدم سميث) الملقب بـ (أبي الاقتصاد السياسي) في كتابه (ثروة الأمم) في عام (1776) بأنه "العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد من ثروة الأمم".

(ب)ـ التعاريف التي تنظر إلى الاقتصاد من حيث (هو علم يبحث في الوسيلة)، والتي هي المبادلة كما يرى الاقتصادي الفرنسي (بيرو Pirou)، حيث أن المبادلة هي صلة الوصل بين إنتاج الثروات وإشباع الحاجات.

ويندرج في هذا الإطار التعريف الذي قدمه الاقتصادي (ألفريد مارشال) في كتابه (مبادئ الاقتصاد) المنشور في عام (1890)، بأن علم الاقتصاد هو "دراسة للإنسان في أعماله التجارية اليومية، ويتناول ذلك الجزء المتعلق بالنشاط الاجتماعي المتصل بكيفية حصوله على الدخل وفي مجال التوزيع".

(ج)ـ التعاريف التي تنظر إلى الاقتصاد من حيث (هو علم يوائم بين الوسائل والغايات)، كما يرى الاقتصادي الإنجليزي (روبنز)، بأن علم الاقتصاد "يدرس نشاط الإنسان الناجم عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرف البشر لتحقيق الغايات التي يسعون إليها".

ويعدّ هذا التعريف الأكثر قبولاً لعلم الاقتصاد، من وجهة نظر التحليل الاقتصادي الجزئي على الأقل، كونه متضمناً معالجة المشكلة الاقتصادية. ويمكن تعديل هذا التعريف ليصبح أكثر شمولية ووضوحاً واقتراباً من الواقع، ليصبح تعريف علم الاقتصاد بأنه "العلم الذي يُعنى بدراسة النشاط الواقعي للأفراد والجماعات في سعيهم المستمر لإشباع حاجاتهم المتعددة والمتزايد والمتجددة من خلال استخدام مواردهم النادرة ووسائلهم المحدودة"، فهو يبحث في الطرق الأفضل لحصولهم على أكبر منافع ممكنة بمواردهم المتاحة.

فهذا التعريف يقترب من المهمة الأساسية لعلم الاقتصاد، كونه يُعنى بشكل أو بآخر بدراسة مسألة الندرة النسبية، أي الاهتمام بـ "مشكلة إدارة واستعمال الموارد الاقتصادية النادرة نسبياً للحصول على أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع" ،فهو إذاً يحلل ويشرح الكيفية التي يقوم بها شخص اقتصادي أو جماعة (بتخصيص الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة)، بهدف إشباع الحاجات (المتطورة والمتغيرة وغير المحدودة).

ويرى بعض الباحثين أن علم الاقتصاد يتمحور حول (النظرية الاقتصادية) الـــتي تمثل القاعدة الأساسية أو الهيكلية وتتضمن المعرفة والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي بصفة عامة، في مجتمع معين، وفي مرحلة تاريخية معينة، فما النظرية الاقتصادية؟

1-1-2 - النظرية الاقتصادية:

عرف الاقتصادي (بيرو Pirou) النظرية الاقتصادية بأنها تعني "اكتشاف القوانين التي تسيِّر آلية الفعالية الاقتصادية وشرح الدوافع التي تسيطر عليها والعقبات التي تقف في وجه نموها وتطورها أو الحوافز التي تسير بها نحو الازدهار".

فعلم الاقتصاد، يسجل الظواهر الاقتصادية ويرتبها ويستخلص العلاقات المتكررة من بينها، فيعدُّها (قوانين) تحكُم سلوكيات الإنسان.

ومن هذه العلاقات على سبيل المثال، العلاقة بين تغير ثمن السلعة وبـــين شـــدة الطلب عليها أو شدة عرضها، فإذا ارتفع الثمن يقل الطلب ويـــزداد العـــرض، وإذا انخفض الثمن يزداد الطلب ويقل العرض. كما أن تغير شدة الطلب و/أو العرض يؤثر أيضاً في ثمن السلعة، فإذا زاد الطلب على السلعة وبقي عرضها ثابتاً فإن ثمنها يميل إلى الارتفاع، والعكس صحيح. واعتماداً على ذلك يمكن القول إن هناك علاقة بين ثمـــن السلعة وعرضها وطلبها وتسمى هذه العلاقة بـــ (قانون العرض والطلب). ويمكـــن استخدام هذا القانون والقوانين الاقتصادية الأخرى التي تم التوصل إليهـــا بالطريقـــة نفسها في التنبؤ بما يحتمل حدوثه في المستقبل من الوقائع الاقتصادية.

فعن طريق قانون العرض والطلب يمكننا التنبؤ بحصول انخفاض في الطلب علـــى السلعة إذا ارتفع ثمنها، مما يساعد التجار وأصحاب المنشآت على سبيل المثال علـــى رسم سياستهم الإنتاجية والتسويقية.

فالنظريات الاقتصادية قد تفيد الحكومات في تقديم العلاج للمشكلات والأزمات الاقتصادية، كالنظرية التي تقول بأن (التضخم النقدي) يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن علاج حالة التضخم النقدي يكون بإزالة أسبابه عن طريق اتخاذ الإجراءات التي تلجم ارتفاع الأسعار.

يجب التنويه إلى أن ما تقول به النظريات الاقتصادية لا يتحقق إلا إذا توفرت فروض وشروط انطباقها، فلكي يتحقق قانون الطلب بأن يزداد الطلب على السلعة إذا انخفض ثمنها، فإن ذلك يقتضي ثبات العوامل والمتغيرات الأخرى التي لها علاقة بالطلب، فإذا افترضنا أن انخفاض ثمن السلعة ترافق مع تغير أذواق المستهلكين تجاه هذه السلعة، فلن يؤدي تخفيض ثمنها إلى زيادة الطلب عليها إلا بشكل محدود جداً.

وعلى العموم ليس للنظريات والقوانين الاقتصادية تلك الدقة الموجودة في نظريات العلوم التطبيقية الأخرى كالكيمياء أو الفيزياء أو الفلك لأنها لا تسعى بالأساس إلى تلك الدقة، ولا تحتاج إليها اصلاً، فهي تعبّر عن (ميل) أو عن (اتجاه) التغيرات المتوقعة، كون العوامل المؤثرة في الوقائع الاقتصادية كثيرة ومتشابكة ومعقدة وتتعلق غالباً بالسلوك الإنساني وبعوامل نفسية وعاطفية، ويكفي أن يتغير واحد من هذه العوامل حتى تنحرف النتائج المتوقعة من القانون الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية. وباعتبار أن السلوك الإنساني تحكمه عوامل نفسية وعاطفية، فإن دقة انطباق هذه النظريات والقوانين الاقتصادية على الواقع تختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، وبحسب مستوى ثقافة ووعي ورشد وعقلانية أفراد هذا المجتمع أو ذاك.

لم تعد المجتمعات تنظر إلى القوانين والنظريات الاقتصادية على أنها حتمية يجب الاستسلام لها، وبالتالي لم تعد مهام علم الاقتصاد تقتصر على ملاحظة الوقائع الاقتصادية وتحليلها واستخلاص الروابط الموجودة بينها لاستنباط القوانين والعلاقات التي تحكمها، بل تغيرت هذه النظرة فتطورت الأدوات والوسائل والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية المتاحة للحكومات، والتي من خلالها أمكن التأثير

على الوقائع الاقتصادية لتغيير اتجاهاتها أو تعديلها أو التخفيف من حدة تأثيرها، وبالتالي لم يعُد يقتصر دور علم الاقتصاد على الملاحظة السلبية أو الحيادية في رصد الوقائع، بل صار يدرس هذه الوقائع ويحللها ويحاول إيجاد السبل الكفيلة بالتأثير عليها وتوجيهها إلى الاتجاه المرغوب.

1-1-3- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يرتبط علم الاقتصاد بالكثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية والأساسية الأخرى، ويتداخل ميدان نشاطه مع ميادين نشاطاتها ويأخذ من بعضها طرائقه في البحث والتحليل ويشترك مع بعضها الآخر في منهجية الأسس والنظريات التحليلية مما يساعده كعلم قائم بحد ذاته في صياغة بنيانه العلمي المستقل والخاص به، فهو يرتبط على سبيل المثال ارتباطاً وثيقاً وجدلياً وعضوياً وموضوعياً بعلوم التاريخ والنفس والرياضيات والاجتماع والتكنولوجيا، كونه علماً يستند إلى الحقائق والوقائع التي يصنعها الأفراد من خلال سلوكياتهم في إطار المجتمع ومن خلال تطوره عبر المراحل التاريخية ويؤكد من الناحية العملية المقولة التي تعني بأنه "من الصعب على الإنسان أن يكون اقتصادياً جيداً إذا ألم بعلوم الاقتصاد فقط"، فالاقتصادي المهندس أو الاقتصادي الدارس لعلوم التاريخ أو الاجتماع أو السكان أو السياسة أو لعلوم النفس خاصةً، أو الحقوق أو الرياضيات أو الفيزياء أو الكيمياء، هو بالتأكيد أكثر عمقاً في المسائل الاقتصادية من الاقتصادي الذي لا يجيد سوى علوم الاقتصاد. ولعل المثال التالي الذي ساقه (ساموبلسون Samuelson) خير تعبير عن الارتباط والتداخل العميق بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، حيث يقول: "لكي نفسر ظاهرة ترك الأبقار تسرح في شوارع الهند دون أن يستفيد منها الشعب الهندي رغم افتقاره للغذاء، يجب أن نعي أن لهذا الشعب خلفية عقائدية دينية تقدس الأبقار، وأن العلاج الاقتصادي لمشكلة نقص الغذاء في الهند لا يمكن أن يكون عن طريق ذبح هذه الأبقار واستهلاك لحومها".

1-2- التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي :

يعد التحليل الاقتصادي Economic Analyses الأسلوب العلمي الذي نتمكن بواسطته من التعرف على العوامل المؤثرة في الظواهر والمسائل الاقتصادية وتفسير أسبابها. ويمدنا التحليل الاقتصادي بالأدوات التي تساعدنا على استخلاص النظريات والتعميمات والقوانين الاقتصادية. وبمعنى آخر فإن التحليل الاقتصادي يبرز أدوات التحليل الأساسية التي تساعد على تفسير مختلف جوانب النشاط الإنتاجي والاستهلاكي بصورة منطقية. ويقسم التحليل الاقتصادي وفق معيار الحجم والشمولية التي يتناولها، إلى تحليل اقتصادي جزئي Micro-economic Analyses وتحليل اقتصادي كلي Macro-economic Analyses. وهما يشكلان مع بعضهما الفرعين المتكاملين للنظرية الاقتصادية.

ويهتم التحليل الاقتصادي الجزئي بالوحدات الاقتصادية أو الأجزاء التي يتشكل من مجموعها نشاط الاقتصاد الوطني ككل، دون التطرق للسلوك الاستهلاكي للمجتمع ككل، فهو يتناول السلوك أو النشاط الاقتصادي على المستوى الفردي أو الوحدي، سواء على مستوى المستهلك أم على مستوى المنشأة الإنتاجية أو المؤسسة الواحدة أو الفرع الصناعي، وهو يهتم بقضايا تشكل أسعار السلع والخدمات وقضايا الطلب والاستهلاك الفردي والعرض وعناصر التكلفة وعناصر الإنتاج على مستوى المنشآت الفردية وأسواق السلع والخدمات وبكيفية قيام الأفراد والمنشآت بتوزيع دخولهم ومواردهم الاقتصادية على أوجه الاستخدامات والاحتياجات، في إطار سعيهم لتحقيق أقصى درجة ممكنة من المنفعة أو الإشباع أو العائد أو الربح.

ويستخدم التحليل الاقتصادي الجزئي النماذج Models، التي تمثل وتصور الواقع بشكل مبسط وتوضح العلاقات المفسرة لسلوك اقتصادي معين أو لظاهرة اقتصادية ما. وقد تأخذ النماذج شكل رسم تخطيطي أو شكل رسم بياني أو شكل علاقات

جبرية تعكس العلاقات بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة كما سنرى فيما بعد. ويترافق بناء النموذج بوضع فرضيات Hypotheses للعلاقات بين مختلف العوامل المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة.

أما التحليل الاقتصادي الكلي فيتناول السلوك الاقتصادي للمجتمع ككل ويحلل العلاقات والمتغيرات الاقتصادية الكلية ، فهو يهتم بدراسة السلوك الاستهلاكي الإجمالي والناتج القومي للمجتمع ككل على مستوى الاقتصاد الوطني بأكمله ويهدف إلى دراسة القوى والعوامل التي تؤثر على مستوى الأداء الاقتصادي الكلي ، أي بدراسة العوامل الاقتصادية الكلية مثل الدخل القومي ، الناتج المحلي، العمالة ومستوى التشغيل والركود والكساد والبطالة وميزان المدفوعات والكتلة النقدية، كما يتناول تخصيص واستخدامات الدخل القومي على مجالات الاستهلاك والادخار والاستثمار، وكذلك السياسات المالية والنقدية وسعر الفائدة وسعر الصرف، وحجم الواردات والصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي، ويهدف الاقتصاد الكلي عموماً إلى دراسة العوامل والمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية التي لها علاقة بتحسين الرفاهية المادية لأفراد المجتمع.

وعلى الرغم من أن المتحولات الكلية هي عادةً حاصل جمع الكميات الجزئية وأن القرارات الاقتصادية تتخذ من قبل الوحدات الجزئية التي يتكون منها الاقتصاد القومي كلّه، إلا أن هذا لا ينطبق تماماً على مسألة المرور من "الاقتصاد الجزئي" إلى "الاقتصاد الكلي"، حيث أن الكل في الاقتصاد ليس مجرد مجموع جبري أو رقمي لجميع الأجزاء التي يتكون منها هذا الكل، فلا يمكن أن يكون سعر سلة المواد الغذائية على سبيل المثال هو ذاته مجموع أسعار المواد الغذائية كافةً، بل هو "متوسط أو مؤشر" الأسعار هذه المواد، كما أن سلوكاً فردياً ما قد يكون إيجابياً، كأن يسحب أحدهم مدخراته

النقدية كافةً من المصرف لينفقها على شراء سلع استهلاكية فسوف يؤدي هذا السلوك إلى تنشيط أسواق هذه السلع، ولكن إذا حذا الجميع حذو هذا الفرد وسحب المودعين كافةً مدخراتهم من المصارف لينفقوها على شراء السلع الاستهلاكية فسوف يؤدي ذلك على المستوى الكلي إلى أزمة، كنفاذ السيولة من المصارف وإفلاسها، وبذات الوقت إلى ارتفاع أسعار تلك السلع الاستهلاكية وفقدانها من السوق. وقد تتضح الفكرة أعلاه من المقولة التي تفيد بأن خصائص كافة الأشجار التي تكون الغابة تختلف عن خصائص الغابة بمجملها، رغم أن هذه الغابة مكونة من هذه الأشجار.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك درجة كبيرة من التشابك بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، فالكفاءة التي يتم بها توزيع الدخل الفردي وتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة على المستوى الجزئي، لها تأثير كبير على إجمالي الدخل القومي الكلي، حيث أن استحواذ شريحة صغيرة من المجتمع على نسبة كبيرة من الدخل القومي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي، وبالتالي إلى تخفيض مستوى الإنتاج وإجمالي الدخل القومي، أي إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري، وسيؤدي ذلك إلى عدم إمكانية تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي في المستقبل.

1-3- الندرة النسبية والمشكلة الاقتصادية:

إن أول ما يشعر به الإنسان هو حاجته إلى الطعام والشراب والملبس والمأوى للمحافظة على استمرار حياته ودوامها، وهذا الشعور يدفعه إلى السعي بحثاً عن الوسائل والموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات ويكتشف من خلال سعيه بهذا الصدد أن حاجاته أكثر من أن يتمكن من إشباعها كلها في حدود مقدرته على تأمين الموارد اللازمة أو المتاحة له.

وبالتالي تتلخص المشكلة الاقتصادية، بالفجوة ما بين حاجات الإنسان (الكثيرة غير المحدودة) وبين الموارد الاقتصادية المتاحة الكفيلة بإشباع هذه الحاجات لأنها مهما كثرت، فهي في النهاية (محدودة ونادرة نسبياً في الطبيعة).

والإنسان الفرد لا يواجه هذه المشكلة (التي بسببها نشأت الحاجة إلى علم الاقتصاد) بمعزل عن أفراد المجتمع، بل يواجهها في إطار مجتمعه الإنساني الذي يعيش فيه، مما يعني أن على المجتمع بجميع أفراده مواجهة (أو التخفيف من حدة) مشكلة نقص الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجاتهم جميعاً، عن طريق التخصص وتقسيم العمل بين أفراده، في مجالي الإنتاج والتبادل.

1-3-1- خصائص المشكلة الاقتصادية:

أ ـــ **كثرة الحاجات الإنسانية** (المادية والمعنوية)، وهي متنوعة ومتجددة ومتطورة، وتختلف (كماً ونوعاً) من زمن لآخر ومن مكان لآخر ومن مجتمع لآخر، فكلما أشبع المجتمع بعضاً من حاجاته اكتشف حاجات جديدة يتوجب إشباعها، مما يعني أن الحاجات (لانهائية) لا كماً ولا نوعاً.

ب ـــ **الندرة النسبية للموارد الاقتصادية** الكفيلة بإشباع تلك الحاجات، وحتى لو توافرت بعض هذه الموارد بشكل كبير لدى أحد المجتمعات، فإن بقية الموارد اللازمة لهذا المجتمع قد تكون غير متوفرة لديه (أو غير كافية)، أو لو توفر الكثير من الموارد في أحد البلدان أو لدى أحد الأشخاص، فهي ليست متوفرة بكثرة (أو بكمية كافية) لدى جميع البلدان أو لدى الأفراد كافةً.

ج ـــ ضرورة **المفاضلة** بين الحاجات: لتحديدها وترتيبها لإشباعها بحسب أهميتها وإلحاحها وفق سلم أولويات وفي حدود الموارد المتاحة، لأنه من غير الممكن للإنسان عموماً أن يشبع كافة حاجاته في الوقت ذاته بسبب الندرة النسبية للموارد.

د ـــ ضرورة اختيار وتحديد الموارد الاقتصادية المناسبة الكفيلة بإشباع الحاجات التي تم انتقائها لإشباعها حسب سلم الأولوية (من حيث النوع والتكلفة)، وهنا تواجه الإنسان العديد من المشكلات، كون الكثير من الحاجات يمكن إشباعها بأكثر من مورد وكون الموارد لها استعمالات أو استخدامات بديلة ومتنافسة، ولأن اتخاذ القرار باستعمال مورد ما لإشباع الحاجة (أ) سيعني التضحية به والحرمان منه لإشباع الحاجة (ب)، وهذا ما يطلق عليه في الاقتصاد "**تكلفة الفرصة الضائعة أو البديلة**". فقطعة أرض محددة على سبيل المثال يمكن استخدامها للبناء أو لزراعة واحد من آلاف المحاصيل، فإذا استخدمت للبناء يتم تفويت إمكانية استخدامها للزراعة، وإذا استخدمناها لزراعة القمح ستضيع علينا فرصة زراعتها بأي محصول زراعي آخر، وبالتالي فإن تكلفة استخدامها للبناء هي ما ضاع علينا نتيجة عدم استخدامها لزراعة القمح أو أي محصول زراعي آخر.

والمشكلة الأخرى التي تعترض قرار تحديد الموارد الاقتصادية المناسبة هي قابلية استخدامها في العملية الإنتاجية بنسب مزج مختلفة. فالمقعد الدراسي الذي يجلس عليه الطالب على سبيل المثال، يمكن تصنيعه كمياً بتراكيب إنتاجية فنية مختلفة عديدة فيمكن تصنيعه من مادة الخشب فقط أو من مادة الحديد فقط أو من كليهما بمزج (70 % من الخشب + 30 % من الحديد) أو بنسبة (50 % من الخشب + 50 % من الحديد) ... إلخ، وهذا ما يطلق عليه "التراكيب الفنية للإنتاج". وبالتالي فإن اتخاذ قرار بشان تصنيع هذا المقعد له جانب فني يتعلق بالنوعية وجانب مادي يتعلق بالتكلفة، وليس من السهل اتخاذ مثل هذه القرارات.

وفي إطار الحديث عن المشكلة الاقتصادية يتم التمييز بين الموارد الاقتصادية النادرة نسبياً والتي لا تكفي لإشباع حاجات جميع أفراد المجتمع (خلال فترة محددة) وبين الموارد المتوفرة في الطبيعة بكميات تزيد عن الحاجة وليس لها ثمن في السوق كالهواء

وماء البحر على سبيل المثال وتسمى "السلع الحرة" وهي لا تدخل في نطاق التحليل الاقتصادي.

في النهاية، وبعد اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشكلات الواردة أعلاه، تتم المقاربة بين الموارد المتاحة والحاجات الملحة للمجتمع من خلال الفعاليات الاقتصادية الأساسية وهي: الإنتاج ـــ التبادل ـــ الاستهلاك، أي في إطار المبدأ التالي: أنا أحتاج، إذاً يجب أن أنتج وأبادل، ثم أستهلك.